S/2012/209

الأمم المتحدة



Distr.: General
10 April 2012
Arabic
Original: English

رسالة مؤرخة ١٠ نيسان/أبريل ٢٠١٢ موجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن

يشرفني أن أنقل إليكم رسالة مؤرخة ٣ نيسان/أبريل ٢٠١٢ موجهة من سعادة السيد جان بينغ، رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي، يحيل فيها البيانين الصادرين عن الجلستين ٣١٤ و ٣١٦ لمجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي بشأن الحالة في مالي.

وأرجو ممتنا إطلاع أعضاء مجلس الأمن على الرسالة المذكورة أعلاه ومرفقاتها.

(توقيع) **بان** كي - مون



240412 240412 12-29030 (A)

المرفق

رسالة مؤرخة ٣ نيسان/أبريل ٢٠١٢ موجهة إلى الأمين العام من رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي

أحيل إليكم طيه البيان الذي اعتمده مجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي في جلسته ٣١٦ المنعقدة في ٣ نيسان/أبريل ٢٠١٢ بشأن الحالة في جمهورية مالي.

ويساور الاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا القلق العميق إزاء الحالة القائمة في مالي. وإنه لمن الأهمية بمكان أن نوحد جهودنا من أجل الاستعادة العاجلة للنظام الدستوري، ووضع نهاية للهجمات التي تشنها ضد مالي مجموعات متمردة تعمل بالاشتراك مع شبكات إرهابية وإجرامية عابرة للحدود، وذلك بغرض حماية وحدة البلد وسلامة أراضيه. وفي هذا الصدد، اتخذ الاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا مجموعة من التدابير، تتضمن جزاءات، ترمي إلى تحقيق هدفنا المشترك المتمثل في إعادة الديمقراطية وتعزيز السلام والاستقرار الدائمين في مالي.

وإزاء هذه الخلفية، يكتسب دعم مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة وأعضائه، فضلا عن دعمكم الشخصي، أهمية كبيرة. ولا يساورني شك في أن الأمم المتحدة سوف تقدم دعمها الكامل للجهود التي تبذلها حاليا الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والاتحاد الأفريقي، بما في ذلك الجزاءات المفروضة على كلٍ من قادة الانقلاب العسكري والمجموعات المسلحة وغيرها من المجموعات الإرهابية العاملة في الجزء الشمالي من مالي.

وأكون ممتنا للغاية لو تكرمتم بتعميم هذه الرسالة والبيان الصادر اليوم عن مجلس السلام والأمن والبيانات السابقة بشأن الحالة في مالي.

(توقيع) جان **بينغ**

ضميمة

مجلس السلام والأمن
الجلسة ٣١٤ على المستوى الوزاري
باماكو، مالي
٢٠ آذار/مارس ٢٠١٢

PSC/MIN/DECL(CCCXIV)

بيان

اعتمد مجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي، في جلسته ٣١٤ المعقودة في باماكو بمالي في ٢٠ آذار/مارس ٢٠١٢، القرار التالي بشأن الحالة في الجزء الشمالي من مالي:

إن المجلس:

١ - **يحيط علماً** بتقرير رئيس المفوضية حول الحالة في منطقة الساحل، وبالأخص بالفقرات المتعلقة بالجزء الشمالي من مالي ((PSG/MIN/3.(CCCXIV)؛

٢ - **يعرب عن قلقه العميق** إزاء الحالة الناجمة عن الهجمات التي شنتها العناصر المتمردة في ''الحركة الوطنية لتحرير أزواد'' وغيرها من المجموعات المتمردة، بما في ذلك تشريد السكان على نطاق واسع داخل مالي ونحو البلدان المجاورة. **ويشدِّد** المجلس على خطورة التهديدات التي تطرحها هذه الأزمة الجديدة بالنسبة للسلام والأمن والاستقرار في مالي وفي المنطقة ككل، وخاصة في ضوء الهشاشة العامة للحالة، والتي تتسم بانتشار جميع أنواع السلاح والإرهاب والجريمة المنظمة العابرة للحدود؛

٣ - **يؤكد مجددا** الأحكام ذات الصلة من القرار (ASSEMBLY/AU/DEC.408 (XVIII) الذي اعتمده مؤتمر الاتحاد الأفريقي في دورته العادية الثامنة عشرة، المعقودة في أديس أبابا يومي ٢٩ و ٣٠ كانون الثاني/يناير ٢٠١٢، وكذلك الأحكام ذات الصلة من البيان الختامي للدورة العادية الأربعين لهيئة رؤساء دول وحكومات الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا. **ويرحب** المجلس بالبيانات الصحفية التي أصدرها كلٌ من رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي في ١٨ كانون الثاني/يناير و ١٢ آذار/مارس ٢٠١٢، ورئيس مفوضية الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في ١٩ آذار/مارس ٢٠١٢ بشأن الحالة في الجزء الشمالي من مالي؛

٤ - **يؤكد مجددا أيضا** التزامه الراسخ باحترام الوحدة الوطنية لمالي وسلامة أراضيها وسيادتها، ويشدِّد على إصرار الاتحاد الأفريقي ودوله الأعضاء بالحيلولة دون انتهاكها. **ويعرب** المجلس عن تضامن أفريقيا مع شعب وحكومة مالي ودعمها لجهودهما الرامية إلى تسريع استعادة الحياة الطبيعية في المناطق المتأثرة بالتراع؛

٥ - **يشدِّد** على رفض الاتحاد الأفريقي اللجوء للتمرد المسلح في مالي، وهي دولة تتيح مؤسساتها الديمقراطية إطارا للتعبير عن جميع المطالب المشروعة وتجعل من الممكن، عن طريق الحوار، إيجاد حلول لشواغل مختلف مكونات دولة مالي. **ويؤكد** المجلس اقتناعه بأن اللجوء للتمرد المسلح يطرح تهديدا خطيرا للعملية الديمقراطية في القارة، وكذلك لاستقرار أفريقيا وتنميتها، وبالتالي ينبغي ردعه ومكافحته بقوة. **ويطلب** المجلس من جميع شركاء الاتحاد الأفريقي إبراز دعمهم للموقف المبدئي للاتحاد الأفريقي، ومن ثم تعزيز موقف موحد للمجتمع الدولي بأسره بهذا الشأن؛

٦ - **يطلب** الوقف الفوري للعمليات العدائية **ويحث** المجموعات المتمردة المختلفة على الالتزام، دون إبطاء، بالبحث عن حل سليم للأزمة ضمن الإطار الدقيق لمبادئ الاتحاد الأفريقي، وبالأخص احترام الوحدة الوطنية لمالي وسلامتها الإقليمية وسيادتها والحفاظ عليها. **ويعرب المجلس عن تقديره** لحكومة مالي لاستعدادها الأكيد للعمل من أجل تسوية سلمية ومنصفة للأزمة؛

٧ - **يعرب** عن إصراره على الدعم النشط لعملية وساطة تقودها البلدان المجاورة لمالي، وبالأخص البلدان الأساسية ولا سيما الجزائر، نظرا للدور الحيوي الذي ما برح يضطلع به هذا البلد دوما بحثا عن تسوية للحالة، فضلا عن الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، **ويطلب** إلى رئيس المفوضية تحديد طرائق التنفيذ الفوري لعملية الوساطة هذه وتعزيز أوجه التآزر الضرورية لتسهيل التوصل إلى تسوية سلمية. ويطلب المجلس أيضا إلى رئيس المفوضية اتخاذ جميع الخطوات الضرورية لكي يحشد الاتحاد الأفريقي الدعم من بقية القارة والمجتمع الدولي ككل لهذه العملية، بما في ذلك عن طريق إنشاء فريق للدعم والمتابعة يعمل تحت رعاية الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة ويضم البلدان المجاورة والجماعات الاقتصادية الإقليمية ذات الصلة (الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا وتجمع دول الساحل والصحراء) فضلا عن الشركاء الدوليين المعنيين؛

٨ - **يشيد** بالبلدان المجاورة لمالي، والتي تستضيف اللاجئين الماليين على أراضيها رغم أزمة الغذاء التي تواجهها منطقة الساحل. **ويشجع** المجلس البلدان المضيفة، طبقا للمبادئ التوجيهية للاتحاد الأفريقي ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، على اتخاذ جميع الخطوات الضرورية لنقل مخيمات اللاجئين بعيدا عن المناطق الحدودية. **ويعرب المجلس عن امتنانه** للمجتمع الدولي برمّته إزاء المساعدة الإنسانية المقدَّمة للسكان الماليين المتضررين من الأزمة الحالية في الجزء الشمالي من البلاد؛

٩ - **يطلب** إلى رئيس المفوضية، بالتعاون مع حكومة مالي والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والبلدان المجاورة والأمم المتحدة، اتخاذ جميع التدابير الضرورية لتنظيم مائدة مستديرة لشركاء التنمية، في أسرع وقت ممكن، بشأن طرائق تعزيز وتكثيف دعمها لمالي. **ويطلب** المجلس أيضا إلى رئيس المفوضية أن يعقد على وجه السرعة مؤتمرا تضامنيا أفريقيا لصالح مالي والتنمية المنصفة للمناطق المتأثرة؛

١٠ - **يطلب** إلى رئيس المفوضية أن يحيل إليه تقارير فصلية بشأن تطورات الحالة ومتابعة هذا البيان، **ويقرِّر** أن يبقي المسألة قيد نظره الفعلي.

ضميمة ٢

مجلس السلام والأمن
الجلسة ٣١٦ على المستوى الوزاري
باماكو، مالي
٣ نيسان/أبريل ٢٠١٢

PSC/PR/COMM.(CCCXVI)

بيان

اعتمد مجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي، في جلسته ٣١٦ المعقودة في باماكو، مالي، في ٣ نيسان/أبريل ٢٠١٢، القرار التالي بشأن الحالة في الجزء الشمالي من مالي:

إن المجلس:

١ - **يحيط علماً** بالإحاطة التي قدمتها مفوضية السلام والأمن، والبيان الذي ألقاه ممثل الجماعة الاقتصادية لدول غرب أوروبا بشأن الحالة الناشئة في مالي؛

٢ - **يُذكِّر** بالبيانين PSC/MIN/Comm.(CCCXIV) و PSC/PR/COMM (CCCXVI) المعتمدين في الجلستين ٣١٤ و ٣١٥ المعقودتين في ٢٠ و ٢٣ آذار/مارس ٢٠١٢ على التوالي؛

٣ - **يؤكد مجددا** الالتزام الراسخ للاتحاد الأفريقي وجميع دوله الأعضاء بالوحدة الوطنية لمالي وسلامة أراضيها وسيادها، وإصرار أفريقيا على عدم ادخار أي جهد لضمان الحفاظ عليها. **ويؤكد المجلس مجددا أيضا** على الصكوك ذات الصلة للاتحاد الأفريقي، وبالأخص قرار الجزائر وإعلان لومي، وأحكام الميثاق الأفريقي بشأن الديمقراطية والانتخابات والحكم، والتي ترفض أي تغيير غير دستوري في الحكم، بما في ذلك الاستيلاء على السلطة بالقوة؛

٤ - **يُذكِّر** بإدانة الاتحاد الأفريقي القوية للانقلاب العسكري الذي وقع في مالي في ٢٢ آذار/مارس ٢٠١٢، فضلا عن الحاجة إلى استعادة النظام الدستوري وكفالة استئناف العمل العادي للمؤسسات الجمهورية. **ويلاحظ** المجلس أن هذا الانقلاب العسكري، الذي يشكِّل انتكاسة خطيرة لمالي وأفريقيا، قد أضعف مالي بشدة وقوَّض تماسكها الوطني في وقت يواجه فيه البلد تمردا لمجموعات مسلحة في الجزء الشمالي من أراضيه الوطنية؛

٥ - **يكرِّر مجددا** دعم الاتحاد الأفريقي لجهود الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا من أجل حفظ واحترام الوحدة الوطنية لمالي وسلامة أراضيها، والعودة للنظام الدستوري في البلاد، بموجب البيان الصادر في ختام الدورة العادية الأربعين لهيئة رؤساء دول وحكومات الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، المعقودة في أبوجا في ١٦ و ١٧ شباط/فبراير ٢٠١٢، والقمة الاستثنائية المعقودة في أبيدجان في ٢٧ آذار/مارس ٢٠١٢، واجتماع وفد رؤساء الدول الست للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا المعقود في أبيدجان في ٢٩ آذار/مارس ٢٠١٢، والجلسة الاستثنائية المعقودة في داكار في ٢ نيسان/أبريل ٢٠١٢؛

٦ - **يرفض** جميع أساليب التأخير التي يتبعها القائمون بالانقلاب العسكري **ويطلب** إعادة النظام الدستوري واستئناف العمل العادي للمؤسسات الجمهورية بدون إبطاء، على أساس الأحكام ذات الصلة من الدستور المالي؛

٧ - **يقرر**، في ضوء رفض الطغمة العسكرية الاستجابة فورا وبحسن نية لطلبات الاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، أن يفرض، بأثر فوري، تدابير فورية تشمل حظر السفر وتجميد الأصول، ضد قائد وأعضاء الطغمة، وضد جميع المشاركين، من أفراد وكيانات، بطريقة أو بأخرى في الإبقاء على الأمر الواقع غير الدستوري وتعويق جهود الاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا. **ويطلب** المجلس إلى اللجنة، بالتعاون الوثيق مع مفوضية الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، إعداد قائمة بالأفراد المعنيين والكيانات المعنية لإرسالها فورا إلى جميع شركاء الاتحاد الأفريقي ودوله الأعضاء. **ويُحمِّل** المجلس أعضاء الطغمة المسؤولية الشخصية والجماعية عما اقترفوه من أعمال، كما يُحمِّلهم مسؤولية أمن وأمان جميع الشخصيات السياسية، بما في ذلك الرئيس الشرعي أمادو توماني توري وسائر خصوم الانقلاب العسكري الذي ألقي القبض عليهم منذ وقوع التغيير غير الدستوري في ٢٢ آذار/مارس ٢٠١٢. **ويُذكِّر** المجلس بأنه بموجب المادة ٢٥ (٥) من الميثاق الأفريقي بشأن الديمقراطية والانتخابات والحكم، فإن مقترفي التغيير غير الدستوري للحكومة يكونون عرضة للمحاكمة؛

٨ - **يعرب عن تأييده الكامل** للجزاءات التي فرضتها الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، بموجب بيانيها الصادرين في ٢٧ و ٢٩ آذار/مارس ٢٠١٢. **ويطلب** المجلس إلى المفوضية، بالتعاون مع مفوضية الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، تيسير التنفيذ الفعلي لتلك الجزاءات، بحيث تُحقِّق سريعا الأثر المرجو على الطغمة ومؤيديها، مع السعي

لتقليل تأثيرها على السكان المدنيين إلى أدنى حد، وإعداد مبادئ توجيهية للتنفيذ تتضمن أحكاما تتعلق بالمساعدات الإنسانية؛

٩ - **يؤكد مجددا** إدانة الاتحاد الأفريقي القوية للهجمات التي اقترفتها المجموعات المسلحة بالتعاون مع المجموعات الإرهابية، بما في ذلك تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي، والشبكات الإجرامية العابرة للحدود، ضد سيادة مالي ووحدتها وسلامة أراضيها، فضلا عن الإساءات المرتكبة بحق المدنيين في المواقع المختلفة التي احتلتها تلك المجموعات المسلحة. **ويرفض** المجلس استخدام القوة من قِبل المجموعات المذكورة، ويُعلن بطلان وانعدام قيمة جميع الآثار التي ترمي المجموعات المسلحة المعنية إلى تحقيقها نتيجة لاحتلال جزء من أراضي مالي والإعلانات الصادرة أو التي ستصدر في هذا الصدد؛

١٠ - **يناشد** المفوضية، بالتعاون مع مفوضية الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، والبلدان الرئيسية، والمركز الأفريقي للدراسات والبحوث بشأن الإرهاب القائم في الجزائر العاصمة، أن تُعد، في غضون شهر، قائمة بجميع المجموعات الإرهابية وغيرها من المجموعات المسلحة التي تعمل بالاقتران مع تلك المجموعات على أراضي جمهورية مالي، بغرض إدراجها في قائمة الاتحاد الأفريقي للمجموعات الإرهابية؛

١١- **يؤكد** ضرورة الوقف الفوري للهجمات التي تشنها الحركات المتمردة في شمال البلاد، واستعادة سلطة حكومة مالي على مجموع أراضيها وتيسير البحث عن حل دائم لأي مطلب مشروع، على أساس من الاحترام الدقيق للوحدة الوطنية لمالي وسلامة أراضيها وسيادتها. وفي هذا الصدد، **يؤيد** المجلس قرار الجماعة الاقتصادية لدول غرب أوروبا تنشيط عملية التخطيط لإمكانية نشر عناصر من لوائها الاحتياطي للمساعدة في حماية وحدة مالي وسلامة أراضيها، **ويطلب** إلى المفوضية تقديم الدعم الضروري لمبادرة الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، بما في ذلك عن طريق توفير أفراد التخطيط. ويناشد المجلس جميع الدول الأعضاء وشركاء الاتحاد الأفريقي تقديم الدعم المالي واللوجستي وغير ذلك من أشكال الدعم اللازم لجهود الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا؛

١٢ - **يناشد** بلدان المنطقة، وبالأخص أعضاء الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والبلدان الرئيسية، وجميع الدول الأخرى القيام بكل عمل ممكن من أجل منع أي تدفقات للأسلحة والمقاتلين لصالح المجموعات المسلحة والإرهابية العاملة في الجزء الشمالي من مالي. وفي هذا الصدد، **يطلب** المجلس إلى المفوضية، بالتعاون مع مفوضية الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والبلدان المجاورة، إنشاء الآلية اللازمة لضمان فعالية هذا التدبير. **ويقرر المجلس أيضا** تطبيق الجزاءات الفردية المذكورة في الفقرة ٧ من هذا البيان على

قادة وأعضاء المجموعات المسلحة المتورطين في الهجمات في شمالي مالي وفي الفظاعات المرتكبة ضد السكان المدنيين. **ويطلب** المجلس إلى المفوضية، بالتعاون مع مفوضية الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والبلدان المجاورة، إعداد قائمة بأسماء هؤلاء الأفراد وإرسالها إلى الدول الأعضاء وشركاء الاتحاد الأفريقي؛

١٣ - **يناشد بقوة** جميع الشركاء الثنائيين والمتعددي الأطراف دعم جميع التدابير التي اعتمدها الاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، والإسهام في تنفيذها الفعال، **ويطلب**، في هذا الصدد، إلى رئيس المفوضية اتخاذ جميع التدابير التي يراها ملائمة؛

١٤ - **يُذكِّر** بأحكام البيان PSC/MIN/Comm.(CCCXIV)، الذي يطلب إلى رئيس المفوضية أن يحدِّد مع الأطراف الفاعلة المعنية طرائق تنفيذ عملية وساطة وتعزيز أوجه التآزر المطلوبة لتسهيل التسوية السلمية للأزمة في شمالي مالي، عن طريق معالجة الأسباب الجذرية للنزاع بغية التوصل إلى اتفاق بين الأطراف. وفي هذا الصدد، **يُرحِّب** المجلس بقرار الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا تعيين رئيس بوركينا فاسو بليز كومباوري وسيطا في الأزمة في مالي، **ويطلب** إلى رئيس المفوضية أن يواصل ويكثف المشاورات الجارية مع كلٍ من الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والبلدان الرئيسية، ضمن إطار الفقرة ٧ من البيان PSC/MIN/Comm.(CCCXIV)؛

١٥ - **يطلب** إلى رئيس المفوضية تسريع مفاوضاته مع الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والبلدان الرئيسية والأمم المتحدة من أجل عقد اجتماع عاجل في المنطقة لفريق الدعم والمتابعة الذي أنشئ بموجب الفقرة ٧ من البيان PSC/MIN/Comm.(CCCXIV)، والذي تم توسيع ولايته لتشمل مسألة العودة للنظام الدستوري، طبقا للفقرة ١٢ من البيان PSC/PR/Comm.(CCCXVI)، بغية تعزيز فعالية العمل الأفريقي الجماعي وحشد وتنسيق الدعم من المجتمع الدولي ككل لجهود الاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا بشأن الحالة في مالي؛

١٦ - **يطلب** إلى رئيس المفوضية أن يحيل هذا البيان إلى مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، والاتحاد الأوروبي، وسائر شركاء الاتحاد الأفريقي الثنائيين والمتعددي الأطراف، لكي يطلعوا عليه ويتخذوا التدابير الملائمة؛

١٧ - **يقرِّر** أن يبقي المسألة قيد نظره الفعلي.
